Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 4, 2024

Deanship of Scientific Research

The Role of the Social Worker at Social Institutions in Empowering Battered Women: A Study from Amman

Dina Jamal Ramadan Abu Jalambo [*], ***Lubna Judah Akroush***

Department of Social Work, School of Arts, The University of Jordan, Amman, Jordan

Received: 2/2/2023
Revised: 22/7/2023
Accepted: 19/9/2023
Published: 30/7/2024

[*] *Corresponding author:*
dinaabujalamboo@gmail.com

Citation: Abu Jalambo , D. J. R. ., & Akroush, L. J. . (2024). The Role of the Social Worker at Social Institutions in Empowering Battered Women: A Study from Amman. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(4), 112–128. https://doi.org/10.35516/hum.v51i4.4084

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: This study investigates the role of the social worker in empowering battered women in social institutions in the city of Amman.

Methods: We study this question through quantitative methods, specifically survey interviews. The study sample consists of (160) women who were present in social institutions in the city of Amman, and they are within the age group of (20 years - 51 years and over), from four institutions, namely: the Jordanian Women's Union, the Jordanian Women's Solidarity Institute Association, and Dar Family Reconciliation, and Dar Amna.

Results: The results demonstrate that the role of the social worker in social and psychological empowerment came at a high level, as the social worker has a role in introducing them to their rights, legal procedures, and existing penalties. The results also showed that the role of the social worker in psychological empowerment was to help them overcome feelings of fear and to obtain psychological support from their families. Further, the results of the study showed that the role of the social worker in economic empowerment was at a low level, as his role was limited to empower them economically.

Conclusions: The study recommended increasing women's awareness of their rights when they face any violence type and conducting many studies that could represent an extension in the field of the phenomenon of violence against women.

Keywords: Social worker, women empowerment, battered women, social institution.

دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المعنفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان

دينا جمال رمضان أبو جلمبو *، ***لبنى جودة عكروش***

قسم العمل الاجتماعي، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة التعرُّف إلى دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان.

المنهجية: استخدم المنهج الكمّي لملاءمته أغراض الدراسة. ولجمع البيانات، تم بناء استبانة أعدت لهذه الغاية. تَكَوَّن مجتمع الدراسة من النساء المُعنَّفات المتواجدات في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان، وهنَّ ضمن الفئة العمرية (20-51 سنة فما فوق)، تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية بواقع (160) امرأة مُعنَّفة، من أربع مؤسسات، هي: اتحاد المرأة الأردنية، وجمعية معهد تضامن النساء الأردني، ودار الوفاق الأسري، ودار آمنة.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن دور الأخصائي الاجتماعي في التمكين الاجتماعي والنفسي جاء بمستوى مرتفع؛ حيث أن الأخصائي الاجتماعي له دور في تعريفهن بحقوقهن وبالإجراءات القانونية والعقوبات الموجودة. كما تبيّن أن دور الأخصائي الاجتماعي في التمكين النفسي تمثل في مساعدتهن على تخطي مشاعر الخوف وحصولهن على الدعم النفسي من أسرهن. كما بيّنت النتائج أن دور الأخصائي الاجتماعي في التمكين الاقتصادي جاء بالمستوى المنخفض؛ حيث كان دوره محدودًا لتمكينهن اقتصاديًا.

الخلاصة: توصي الدراسة بتوعية المرأة المُعنَّفة بحقوقها عند تعرضها لأي من أشكال العنف الموّجه ضدها والعمل على تمكينها من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية من خلال عمل الأخصائي الاجتماعي. تساعد النتائج الجهات المختصة في الوقاية وعلاج ظاهرة لعنف ضد لمرأة. كما توصي الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث التي يمكن أن تمثل امتدادًا في مجال تمكين المرأة المعنفة.

الكلمات الدالة: الأخصائي الاجتماعي، تمكين المرأة، المرأة المُعنَّفة، المؤسسات الاجتماعية.

مقدمة

العنف ضدّ المرأة قضية مجتمعية بالغة الأهمية؛ حيث أنها ظاهرة عالمية تعاني منها المجتمعات على اختلاف درجة تقدمها، فالعنف لا يقتصر على الإيذاء الجسديّ ولكنه يتعداه ليشمل الإيذاء النفسيّ والمعنويّ. ومع ازدياد الفجوة في وقتنا الحالي بين ظروف النساء وأمانيهن وأحلامهن نجد أنفسنا اليوم أحوج ما نكون لتطوير مزيد من البرامج والمشاريع التي من شأنها أن تأخذ بالاعتبار واقع المرأة والنظر لدورها ومكانتها في المجتمع، وتغيير العقليّة النمطيّة في التعامل مع المرأة، فللعادات والتقاليد والأعراف المجتمعية دور في رسم الصورة النمطيّة للمرأة وتهميش دورها وحصره فس الأعمال المنزلية غالبًا، وعدم إتاحة الفرصة لها للمشاركة في الحياة، والتعامل معها بدونية، وهذا بدوره شجع على ممارسة العنف.

تحظى ظاهرة العنف ضدّ المرأة باهتمام عالميّ، ويبدو ذلك جليًا من خلال الندوات والأبحاث والدراسات التي تناولت هذا المجال، فأصبح تمكين المرأة المُعنَّفة أمرًا ضروريًا وهامًا للنهوض بالمجتمعات، نظرًا إلى ما ينجم عنه من أضرار كثيرة تؤثر سلبًا على أفراد الأسرة على نحو خاص وعلى أفراد المجتمع على نحو عام (بن عوالي. داودي، 2018). وقد كثر الحديث عن العنف ضدّ المرأة ودور الأخصائيّ الاجتماعيّ في مواجهة هذا العنف، لاعتباره دورًا أساسيًا في تنفيذ استراتيجيات تجنب العنف، وذلك من خلال تطبيق الأخصائيّ الاجتماعيّ للمهارات والأساليب بالفهم الكامل والشامل من خلال معرفته وخبرته ومؤهلاته التي تستند على فرضيات داعمة لدوره، ولأنَّ المرأة هي النواة الأساسية لبناء المجتمع، وأي تهديد لكيانها تهديد لكيان الأسرة والمجتمع؛ لذا يجب تمكين المرأة عن طريق إعطائها جميع الحقوق التي تجعلها منتجة في المجتمع، سواءً أكانت عاملة أو ربة منزل؛ ولهذا جاء دور الأخصائيّ الاجتماعيّ للقضاء على الصورة السلبية عن المرأة، وإنهاء ظاهرة ممارسة العنف الموجه ضدّها بكافة صوره وأشكاله، وإشعارها بأهمية وجودها وحقوقها كاملة، وذلك بتعاون كافة مؤسسات المجتمع في الدفاع عن حقوقها.

مشكلة الدراسة

قد تواجه المرأة المُعنَّفة تحدياتٍ عديدة تعيق عملية تمكينها في المجتمع ووصولها إلى مناصب السلطة بالإضافة لعدم مساواة بينها وبين الرجل في العمل؛ حيث يتم إقتصار دورها على الأمومة فقط، عدا عن التخوف من إسناد أدوار قياديّة لها ولذلك بسبب التشكيك في قدرتها على القيام بها. كل ما سبق ذكره تُعَدّ تحديات فُرضت على المرأة الواقع عليها العنف مما يحد من مشاركتها الكاملة في جوانب الحياة العملية المختلفة. وقد أشار (الدرايسة، 2015) إلى أنّ المرأة المُعنَّفة تتعرض لأشكال عدة من العنف تؤثر على سلوكها وأدائها لمهامها كشعورها بعدم الكفاءة وإنعدام القيمة والفائدة، وقد تحمل نفسها مسؤولية وقوع العنف عليها وتلجأ إلى العيش في حالة من العزلة الاجتماعيّة بحيث يكون لديها عدد قليل من المعارف والأصدقاء.

مشكلة الدراسة الحاليّة تبرز من خلال الإحصائيات الدالة على انتشار وازياد العنف ضدّ المرأة خلال السنوات الأخيرة؛ حيث أشارت نتائج مسح السكان والصحة الأسريّة لعام (2017/ 2018) إلى أنّ (25.9%) من المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين (15 – 49 سنة) تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي أو العاطفي من أزواجهن، و(42.3%) منهن تعرضن للعنف الجسدي، في حين أنّ (13.6%) منهن تعرضن للعنف الجنسي، وقد أظهر تقرير الأمم المتحدة لعام (2019) تعرض امرأة واحدة من بين كل ثلاث نساء وفتيات للعنف الجسدي أو الجنسي خلال حياتهن.

كما أظهر التقرير الإحصائيّ الجنائيّ لعام (2020) وقوع (90) جريمة قتل عمد وقصد إلى جانب (9) جرائم ضرب أدت إلى الموت، ومنذ بداية عام (2021) شهدت المملكة الأردنيّة الهاشميّة وقوع (15) جريمة قتل أسريّة ذهب ضحيتها (16) أنثى. الإحصائيات السابقة تشير إلى وجود مشكلة متزايدة وتستحق الدراسة والكشف عن دور الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعيّة التي تهتم في تمكين المرأة المُعنَّفة في مدينة عمان؛ لذلك ستحاول الدراسة الحاليّة الإجابة عن السؤال التالي: ما دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعيّة في مدينة عمان؟

أهداف وأسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعيّة في مدينة عمان، وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:-

1. ما دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة اجتماعيًا داخل المؤسسات الاجتماعيّة في مدينة عمان؟
2. ما دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة اقتصاديًا داخل المؤسسات الاجتماعيّة في مدينة عمان؟
3. ما دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة نفسيًا داخل المؤسسات الاجتماعيّة في مدينة عمان؟
4. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة في دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة، تبعًا للمتغيرات الديمغرافيّة (العمر، الحالة الزواجيّة، المؤهل العلميّ، الحالة الوظيفيّة)؟

أهمية الدراسة

يُعد طرح موضوع تمكين المرأة المُعنَّفة غاية في الأهمية؛ لأنّ العنف يعمل على ترك وصمه اجتماعيّة تخشاها المرأة خلال حياتها، وقد يمنعها من الإبلاغ عمّا تتعرض له من عنفٍ وقسوة مما قد يسبب في حدوث مشاكل تؤثر على نسق الأسرة، لذلك فإننا بصدد طرح حلول لمشكلة بحثية اجتماعية تسعى إلى فهم المرأة خاصّة بعد ازياد اضطهادها وتعنيفها، لذا تكمن أهمية الدراسة في جانبين هما النظري والعملي:-

1.لفت انتباه الأخصائيين الاجتماعيين إلى حق المرأة في طلب المساعدة من الجهات المختصة.

2.تسليط الضوء على دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعية.

3.إفادة النساء المعنفات اللواتي يواجهن مشكلات اجتماعيّة، اقتصاديّة ونفسيّة لأن المرأة أساس نهوض المجتمع.

4.مساعدة أصحاب القرار في استحداث طرق وقائية وعلاجية لظاهرة العنف ضد المرأة.

مصطلحات الدراسة

- الدور: "ما يقوم بفعله الفاعل الاجتماعي في علاقته مع الآخرين" (الجبوري، 2020، ص37).

يعرف الدور إجرائيًا: ما يقوم به الأخصائي الاجتماعي من أدوار لتمكين المرأة المعنفة في كافة المجالات.

- الأخصائيّ الاجتماعيّ: "الشخص المهني، الذي تم إعداده نظريًا وميدانيًا على مدار 4 سنوات دراسية لأن يمارس مهنة الخدمة الاجتماعية في مختلف مجالات الممارسة، في ضوء مفهوم وفلسفة ومبادئ مهنة الخدمة الاجتماعية" (أبو النصر، 2017، ص106).

يعرف الأخصائيّ الاجتماعيّ إجرائيًا: الشخص المؤهل للعمل في المؤسسات التي تهتم بتمكين المرأة، ولديه المهارات المهنية والإعداد النظري والعملي الذي يساعده على تمكين المرأة المعنفة.

- تمكين المرأة: "عملية منظمة وشاملة لإجراءات تحويلية وتتغييرية تسهم في التغير الفكري السائد عن تبعية المرأة للرجل من خلال استراتيجيات وسياسات ممنهجة للتنمية، تنطلق من العديد من الأنشطة والبرامج في مختلف المستويات المحلية والإقليمية" (بني هاني. العواودة، 2019).

تعريف تمكين المرأة إجرائيًا: امتلاك المرأة المعنفة القدرة على إحداث تغيير في شتى مجالات الحياة، ومنحها الحرية في المشاركة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجهها.

- المؤسسات الاجتماعية: "مجموعة من النظم والمعتقدات والعادات والممارسات التي تحدد كيف يمكن لأعضاء هذه المؤسسة التعامل مع بعضهم بعضًا وتلبية احتياجاتهم الأساسية في المكان الذي هم فيه" (الزامل، 2018، ص11).

تعرف المؤسسات الاجتماعية إجرائيًا: نسق اجتماعي متكامل تتمثل فيه قيم وأهداف لإنجاز هدف معين تسعى لتحقيقهن وتعتمد على أفراد متخصصين يمتلكون المعرفة العلمية في نشاطهم.

الدراسات السابقة

دراسات سابقة تناولت تمكين المرأة المعنفة

أجرت أحمد (2019) دراسة بعنوان: الجهود المجتمعية لتمكين المرأة المعنفة من حصولها على الخدمات الاجتماعيّة؛ حيث هدفت الدراسة التعرف إلى مستوى الخدمات الاجتماعيّة والتدريبيّة والقانونيّة والتوعوية والخدمات الدفاعيّة، اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة العشوائية؛ حيث بلغ عددهن (78) امرأة معنفة واستخدام أداة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن مستوى الخدمات الاجتماعيّة متوسطًا في الأبعاد الثلاثة التي تكمن في الخدمات التدريبية والقانونية والتوعوية أما الخدمات الدفاعية جاءت بمتوسط حسابي مرتفع.

أجرت عكيلة (2018) دراسة بعنوان: البروفيل النفسي للمرأة المعنفة في قطاع غزة دراسة إكلينيكية، هدفت التعرف إلى السمات والخصائص الشخصية والنفسية المميزة للمرأة المعنفة والصورة المتكاملة عن الجوانب والأبعاد المتعددة في شخصية النساء المعنفات؛ حيث تكون مجتمع الدراسة من (20) امرأة تم اختيارها بطريقة قصدية من مؤسسة عايشة لحماية المرأة والطفل، استخدم المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإكلينيكي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن النساء المعنفات يعترفن بصعوبات شخصية وانفعالية ويطلبن المساعدة في حل مشكلاتهن كما أنهن غير واثقات من قدراتهن في التعامل مع هذه المشكلات وأن جميع النساء لديهن انطواء اجتماعي على نحو ملحوظ و بنسبة (100%) وهذا يدل على أن النساء المعنفات منطويات اجتماعيًا نتيجة العنف و يفضلن العيش بمفردهن و ليس لديهن المقدرة على التفاعل مع الآخرين.

أجرى الجنفاوي (2016) دراسة بعنوان: ظاهرة الزوجات المعنفات في مجتمع الكويت وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية؛ حيث هدفت التعرف إلى مستوى قدرة المؤسسات الاجتماعية على وضع برامج هادفة من أجل مواجهة ظاهرة الزوجات المعنفات في مجتمع الكويت واللاتي يزرن مكتب الإنماء الاجتماعي والبلالغ عددهم (150) امرأة معنفة، استخدمت العينة العشوائية البسيطة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن مستوى

قدرة المؤسسات الاجتماعية على وضع برامج هادفة من أجل علاج ظاهرة الزوجات المعنفات في مجتمع الكويت متوسطة.

أجرى Trigged (2013) دراسة بعنوان: Women Experiencing Severe Violence In All Social Groups Suffer Long-Term Negative Economic Consequence، هدفت إلى دراسة الأنماط الاجتماعية والاقتصادية السائدة بين النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين (18 – 64) عام واللاتي عانين من العنف، تكون مجتمع الدراسة من (55.016) امرأة تعرضت للعنف، واستخدم المنهج المقارن لمقارنة بيانات السجلات الوطنية السويدية للفترة (1992 – 2005)؛ حيث تم مقارنة (6085) حالة من السيدات المسجلات في السجلات الوطنية السويدية بعينة عشوائية مكونه من (55.016) امرأة، أظهرت النتائج أن النساء المعرضات للعنف يعملن بأجر متدني ودخلهن منخفض مما أدى إلى عواقب اقتصادية سلبية طويلة الأمد على النساء في مختلف مستويات التعليم، كما أظهرت النتائج أن العنف ضد المرأة مرتبط بالدخل المنخفض والاستبعاد الاجتماعي.

دراسات سابقة تناولت دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المعنفة

أجرت يوسف (2020) دراسة بعنوان: مشكلات المرأة المعنفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها، هدفت التعرف إلى أسباب العنف ضد المرأة وتحديد أشكال العنف والمشاكل المترتبة عليه وأيضًا تحديد دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة ظاهرة العنف، اعتمدت الدراسة منهج المسح الاجتماعي، تكون مجتمع الدراسة من (52) امرأة معنفة من المترددات إلى مركز أمان، وتوصلت الدراسة إلى النتائج أهمها: تدني المستوى الاقتصادي للزوج وضعف الوازع الديني والنظرة الدونية للمرأة، وتمثلث أشكال العنف ضد المرأة في العنف الجسدي والنفسي والجنسي.

أجرت الغرايبة (2018) دراسة بعنوان: دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا: دراسة أنثربولوجيا ميدانية في محافظة عجلون، هدفت التعرف إلى دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا في محافظة عجلون، واستخدم أسلوب الملاحظة باستهداف (45) امرأة في المقابلات بطريقة المجموعات المركزة والمقابلة الفردية، توصلت الدراسة إلى عدة النتائج أهمها: التأكيد على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة في محافظة عجلون وتحويلها من إمرأة معالة إلى إمرأة معيلة ورفع المعاناة عنها، وتطوير مهارات التفكير والإبداع لديها ومنها القدرة على صنع واتخاذ القرار وكذلك تحسين مستويات الدخل وإيجاد طرق جديدة مناسبة لها؛ حيث أصبح لديها القدرة على إثبات كينونتها.

التعقيب على الدراسات السابقة

ركزت دراسة كل من (أحمد، 2019)، (عكيلة، 2018)، (الجنفاوي، 2016) و(Trigged, 2013)، على تمكين المرأة المعنفة من النواحي الاجتماعيّة والتدريبيّة والقانونيّة والتوعوية، والخصائص الشخصية والنفسية المميزة للمرأة المعنفة، بالإضافة إلى مستوى قدرة المؤسسات الاجتماعية على وضع برامج هادفة من أجل مواجهة هذه الظاهرة، بينما قام كل من (يوسف، 2020)، (الغرايبة، 2018) بدراسة مشكلات المرأة المعنفة من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية بالإضافة إلى دور المشاريع الصغيرة في تمكينها اجتماعيًا واقتصاديًا وأثر ذلك في مستواها المعيشي.

مجالات تمكين النساء ضحايا العنف

يسعى تمكين المرأة إلى التخلص من التمييز ضدها، وذلك بوضع آليات تساعدها في زيادة الاعتماد على ذاتها. ومهما توسَّع أو ضاق مجال تمكين المرأة إلا أنه يركز على مفهوم القوة ومصادرها وأنماط تعزيزها وذلك لصالح الفئات المهمشة والمحرومة. ويتم تحقيق قوة المرأة بتمكينها من ظروفها، وتوافر فرص اعتمادها على ذاتها (Spieringes,2013). وترى هذه الدراسة أن تمكين المرأة المعنفة يكون من خلال مجالات عدة أهمها ما يأتي:-

1. التمكين الاجتماعيّ: يهدف التمكين الاجتماعي لزيادة نسبة مشاركة المرأة في القضايا المجتمعية، مع تأكيد دورها في تكوين القيم الإيجابية، سواءً على مستوى الأسرة أو المجتمع، وإتاحة الفرصة لها للوصول إلى تحقيق الاحتياجات التي تساعد على إحداث التوازن في دورها التنمويّ، بالإضافة لإعطائها الحق الكامل في ممارسة حقوقها الشخصيّة والأسريّة وعدم تقييدها في الأمور الاجتماعيّة التي تتعلق بها (القحطاني، 2018). ويشكِّل التمكين الاجتماعي جانبًا مهمًا من جوانب تمكين المرأة، وتحقيقه ينعكس إيجابيًا على مكانة المرأة في مجتمعها، مما يساهم في تحسين مكانتها الاجتماعيّة في المجتمع؛ حيث إنها تمارس كل صلاحياتها في سبيل بناء ثقافة اجتماعيّة تحد من السيطرة الذكوريّة عليها (أحمد، 2020).
2. التمكين الاقتصاديّ: يهدف هذا النوع من التمكين إلى إحداث تغيير في المجتمع، وهذا يساعد على استقلال المرأة ذاتيًا وماليًا؛ حيث تصبح قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصاديّة، وحل المشكلات التي تواجهها، كما تمتاز عملية تمكين المرأة اقتصاديًا بأنها عمليّة تسعى للتحسين والتطوير المستمر لقدراتها، وهو ما يتطلب مواكبة كافة الظروف والتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية (العواودة، 2019). والتمكين الاقتصادي عنصر مهم لزيادة تمكين المرأة المُعنَّفة، فزيادة دخلها تؤدي إلى منحها القوة داخل أسرتها، ويحتاج تضافر الجهود من كافة القطاعات ذات العلاقة (Rhman, 2012).
3. التمكين النفسي: يتمثل التمكين النفسي في تخليص المرأة من نظرتها الدونيّة لذاتها وتعزيز توكيد الذات لديها، وإزالة المعتقدات الخاطئة حول عدم قدرتها على التفكير المنطقي وميلها للأحكام العاطفية، إضافة إلى توكيد قدرتها على نفع الآخرين وخدمتهم لتحسين ظروف حياتهم (الخالدي،

2011)، وقد أجمع (بني هاني. العواودة، 2019) عملية تمكين المرأة عملية منظمة وشاملة تسهم في تغيير الفكر السائد عن تبعية المرأة للرجل، من خلال استراتيجيات وسياسات ممنهجة للتنمية تنطلق منها العديد من الأنشطة والبرامج في مختلف المستويات المحليّة والإقليميّة. فمن خلاله تصبح قادرة على الوصول إلى المهارات والمعارف والتعامل مع الضغوط والصدمات، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل (Mishra, 2016).

دور الأخصائيّ الاجتماعيّ مع النساء ضحايا العنف

تتمثل مهنة الأخصائيّ الاجتماعيّ بمجموعة من الجهود والخدمات التّي يمارسها الأخصائيّ الاجتماعيّ المُعد علميًا ونظريًا، بهدف تقديم الخدمات العلاجيّة والوقائيّة والإنمائيّة لتلبية احتياجات النساء ضحايا العنف، ويكون ذلك بالشراكة مع العديد من المؤسسات والمنظمات التّي تستند على مجموعة من المبادئ التّي تُعبر عن أهمية التزام الأخصائيّ الاجتماعيّ بمجموعة من القيم الإنسانيّة والأخلاقيّة، كالإيمان بكرامة الإنسان وبقوة المستفيد، وأن مصالح المسفيد لها أولوية، بالإضافة إلى مبدأ حق تقرير المصير ومبدأ السرية ومبدأ العلاقة المهنية ومبادئ أخرى، وأن يكون لهذه المؤسسات منهجية خاصة تعتمد فيها على جهد الأخصائيذ الاجتماعيّ المُعد بالطريقة علمية مدروسة، تهدف إلى مساعدة الأفراد على تنمية مواردهم وإشباع حاجاتهم وتعديل اتجاهاتهم وحل مشكلاتهم، وتحقيق الرفاهية الإنسانيّة والتركيز على تحقيق العدالة الاجتماعيّة (آل سعود، 2011).

يتفق كل من (الزامل، 2021)، (الحجاج، 2019)، (جاد الله، 2014)، (آل سعود، 2011) على أهم الادوار التي يقوم بها الأخصائيّ الاجتماعيّ في التعامل مع النساء ضحايا العنف:-

1. الوسيط: هنا يتمثل دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في التدخل المهنيّ لحل الصراع القائم بين المعنف والمرأة المُعنَّفة، لمساعدتهما على تسوية الخلافات بينهما، أو الوصول إلى اتفاق مناسب للطرفين وتوضيح وجهات النظر. والأخصائيّ الاجتماعيّ عندما يؤدي دوره كوسيط لا بد أن يكون محايدًا؛ أي غير متحيز لطرف دون الآخر (الحجاج، 2019) بالإضافة إلى توجيه المرأة المُعنَّفة ومؤسسات رعاية المرأة عن طريق تعريف المستفيد (المرأة المُعنَّفة) بمصادر الخدمات والأجهزة والمؤسسات أو الأشخاص المسؤولين عن تقديم الخدمات، وربطها بالمؤسسات والمصادر الملائمة الموجودة في المجتمع؛ بمعنى أن يقوم الأخصائيّ الاجتماعيّ بتنوير حالات العنف بالمصادر البيئية التي تقدم خدمات خاصة (الزامل، 2021).

2. الممكن: يقوم الأخصائيّ الاجتماعيّ بمساعدة المرأة المعنفة لاكتشاف المصادر والقوى التي بداخلها وتدعيمها، وذلك لإحداث التغييرات المنشودة لذلك، فهو يمد المرأة المعنفة بالدعم اللازم من أجل اتخاذ القرارات والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف (جاد الله، 2014). ومن خلال دوره كمُمَكِّن يتمثل دور الأخصائيّ الاجتماعيّ بمساعدة المرأة المُعنَّفة على التعبير بوضوح عن حاجاتها، وتوضيح وتحديد مشاكلها واكتشاف الاستراتيجيات واختيار طريقة تطبيق هذه الاستراتيجيات، وتنمية قدراتها للتعامل مع مشاكلها بفاعلية أكثر (آل سعود، 2011).

3. المعلم: قد لا تستطيع المرأة المُعنَّفة التعامل مع مشكلتها بمفرها، لذلك هي بحاجة إلى معلم أو مرشد يتسم عمله بالجودة والإتقان، الذي يتوافر لديه فكر مهنيّ ومعرفيّ يمكنه من المشاركة الفاعلة في مساعدتها وتعليمها مهارات وسلوكيات جديدة تساعدها في التغلب على مشكلاتها (الحجاج، 2019). ويعنى دور الأخصائيّ الاجتماعيّ كمعلم بتزويد النساء المُعنَّفات بالمعلومات والمهارات الضرورية التي يحتجنها لتحسين وظائفهن الاجتماعيّة، أو لتفادي تعرضهن لمشاكل معينة، من خلال تزويدهن ببعض المعلومات عن كيفية مواجهة المشكلة، ويتطلب هذا الدور تدريب النساء المُعنَّفات على أساليب حل المشكلات وتعليمهن بعض المهارات الحياتيّة والمهارات السلوكية مثل التحكم في الغضب ومهارات الاتصال، وتزويدهن بالإرشادات للتعامل مع المشكلات وكيفية حلها، وتوضيح الحقوق والواجبات لكل من طرفي الصراع، وأن يوضح للزوج وللزوجة حقوقهما وواجباتهما (الزامل، 2021).

4. المفاوض: يُحضِر المفاوض الأطراف المشتركة معًا في الصراع (المُعنَّفة والمتسبِّب بالعنف) ويحاول المساومة لإيجاد حل وسط وموافقة مقبولة مشتركة بين الطرفين، كما يحاول الأخصائيّ الاجتماعيّ كمفاوض إيجاد أرضية مشتركة يمكن أن يعيش من خلالها كلا الطرفين معًا (الحجاج، 2019) ويتمثل هذا بتبادل الاقتراحات بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم القضية أو القضايا النزاعية بينهم، مع الحفاظ على المصالح المشتركة فيما بينهم وتعميقها؛ بمعنى أن التفاوض يستند على ركنين أساسين هما: وجود مصلحة مشتركة أو أكثر، ووجود قضية نزاعية وأكثر، ومن البديهي أنه ما لم توجد مصلحة مشتركة فلا يوجد ما يمكن التفاوض عليه أو الاستمرار فيه (الزامل، 2021).

5. المدافع: أن يصل الأخصائيّ الاجتماعيّ الذي يعمل مع حالات العنف إلى متخذي القرار وتوضيح الخلل في بعض السياسات الخاصة بالنساء المُعنَّفات، وتوضيح الحاجة إلى تغيير بعض القوانين لمصلحة هذه الفئة، فالمرأة المُعنَّفة كحالة يتعامل معها الأخصائيّ الاجتماعيّ بحاجة لمن يدافع عن حقوقها ومساعدتها في تحقيق أهدافها (الحجاج، 2019) كما أن دور الأخصائيّ الاجتماعيّ كمدافع يكون من خلال الوصول إلى الجهة التي تضع السياسات وتقرها، من أجل توضيح تأثير الخلل في هذه السياسات أو الحاجة إلى تغيير بعض اللوائح والقوانين، من أجل توفير الخدمات للمرأة المُعنَّفة؛ حيث يسعى الأخصائيّ الاجتماعيّ إلى الدفاع عن حقوق المرأة المُعنَّفة لحصولها على الخدمات المطلوبة، وتوفير الحماية الاجتماعية لها، ومطالبة الجهات المسؤولة عن تقديم كافة أنواع الحماية، والمساندة الاجتماعيّة لها (الزامل، 2021).

6. الخبير: ويكمن دوره في تزويد المتسبب بالعنف ضد المرأة والمرأة نفسها بالبيانات والمعلومات والحقائق والخبرات والتوجيه المهنيّ المبني على

النظريات العلمية، التي يحتاجونها في إيجاد حلول لمشكلة العنف القائمة، والاستفادة من خبراته في مجال تصميم المشروعات والبرامج الاجتماعيّة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها في مجال حماية المرأة المُعنَّفة وتمكينها، ويمارس الأخصائيّ الاجتماعيّ هذه الأدوار على نحو متكامل من خلال مراحل التدخل المهنيّ، معتمدًا على فلسفة مهنة الخدمة الاجتماعيّة ومهاراته الشخصيّة (الزامل، 2021).

النظريات الاجتماعية المفسرة للعنف المبني على النوع الاجتماعي

النظرية البنائية الوظيفية

يُعَدّ كل من (هربرت سبنسر Herbet Spencer) و(تالكوت بارسونز Talcott Parsons) من رواد هذه النظرية، ويروا أن لكل شيء في الحياة فوائد، وأن البناء الاجتماعيّ للأسرة الأساس في تنظيم الروابط الاجتماعيّة، وتستند هذه النظرية إلى أن السلوك العنيف قد يحدث بسبب خلل وظيفي في التفاعل بين أفراد الأسرة أو عدم التوافق فيما بينهم، وبهذا تكون هي المسؤولة عن تنشئة الأبناء وتطوير أفكارهم وميولهم. وتوضح أن الأسرة هي مكونات تتفاعل مع بعضها عبر نظام موحد، وأن حدوث أي خلل في هذه التفاعلات قد يؤثر في أفراد الأسرة؛ حيث أن قيام الزوج على سبيل المثال بارتكاب سلوك عنيف تجاه زوجته نتيجة خلل في التواصل بينهما، سيؤثر بدوره في بقية أفراد الأسرة، وقد يصبح العنف سلوكًا متعلَّمًا مستمرًا إن تم تكراره وتعزيزه، لذلك تقوم هذه النظرية على فكرة أن كل جزء له وظيفة من خلالها يتم تفسير الترابط بين الكل والأجزاء (العبد الله وآخرون، 2016).

ترى البنائية الوظيفية أن النسق الاجتماعي مقسم إلى أجزاء يربط بينها الانسجام، وتهتم بدراسة العلاقة بين الجزء والكل، والوظائف التي تقوم بها الأسرة، وتساعد في استمرار الكيان الاجتماعي ومعرفة الالتصاق الوظيفي بين نسق الأسرة وباقي أنساق المجتمع، وتهتم في دراسة الأدوار والمكانة الاجتماعية التي يقوم بها أفراد الأسرة، وفي حال حدوث أي مشكلة يحدث خلل في أدائها لدورها، وبالتالي وجود خلل في النسق الأسري، مما يؤثر في أفراد الأسرة وعلاقتهم ببعضهم بعضًا، وينعكس ذلك أيضًا على المجتمع، وكيفية مساهمة هذه الأدوار في تقدم الأسرة والمجتمع.

النظرية النسوية

ترى هذه النظرية أن أصل العنف الواقع على المرأة ناتج عن التوقعات التقليدية في النظام الاجتماعي السائد، التي ترتبط بالنوع الاجتماعي القائم على أساس عدم المساواة بين الجنسين، وأن فرض الدور الذكوري يتيح للذكور استخدام العنف الجسدي والجنسي والنفسي والعاطفي والاجتماعي ضد المرأة (الوريكات، 2015). سعت هذه النظرية إلى تفسير العنف الواقع على المرأة من قبل الرجل، مستندة في تفسيراتها لتقسيم العمل وخصوصية المرأة البيولوجية حول إنجازها الإنجابي، وترتبط النظرية النسوية بمكانة المرأة وأدوارها في المجتمع وتفسر تبعية المرأة للرجل في ضوء سيطرته المطلقة على الموارد بحكم خصائصه البيولوجية (عبد العظيم، 2014).

تؤكد هذه النظرية على دور العنف كأسلوب للتحكم والسيطرة على المرأة، بهدف إضعاف استقلالية المرأة وقوتها وتحاول هذه النظرية شرح العنف على أساس توقعات الدور المرتبطة بالنوع الاجتماعي بالقوة بين الرجل والنساء في المجتمع، وأن عنف الرجال ضد النساء هو عبارة عن نسق تتكامل أجزاؤه مع الدوافع والتأثيرات، وترى أن إساءة الرجل للمرأة لا تُعَدّ في نظر المجتمع مشكلة اجتماعية.

منهج الدراسة

نظرًا إلى أن الدراسة هدفت التعرف إلى دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان، فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ لاعتباره يستخدام أدوات قياس كمية يتوافر فيها الصدق والثبات، وتطبق على عينة من الأفراد يمثلون المجتمع الأصلي، وتتم معالجة البيانات الكمية بالأساليب الإحصائية التي تقود إلى نتائج يمكن تعميمها ضمن درجة ثقة معينة (قنديلجي والسامرائي، 2009).

مجتمع الدراسة

تألف مجتمع الدراسة من النساء المُعنَّفات المستفيدات من خدمات المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان، والبالغ عددهن (800) امرأة مُعنَّفة، وذلك من أجل دراسة آثار العنف ضدهن، وأهم المعوقات التي تواجهن في عملية التمكين من وجهة نظرهن، بالإضافة لدراسة دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اجتماعيًا ونفسيًا واقتصاديًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان، بلغت عينة الدراسة (160) امرأة مُعنَّفة، ويوضح الجدول (1) عدد النساء المُعنَّفات في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان.

الجدول (1): عدد النساء المُعنَّفات في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان

المؤسسات	العدد الكلي	النسبة المؤية	العينة
جمعية اتحاد المرأة الأردنية*	355	20%	71
جمعية تضامن النساء الأردني**	275	20%	55
دار الوفاق الأسري***	85	20%	17
دار آمنة****	85	20%	17
المجموع	800	-	160

* مصدر البيانات الإحصائية: جمعية اتحاد المرأة الأردنية.

** مصدر البيانات الإحصائية: جمعية تضامن النساء الأردني.

*** مصدر البيانات الإحصائية: دار الوفاق الأسري.

**** مصدر البيانات الإحصائية: دار آمنة.

وفقًا لمشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها فقد لجأت الدراسة إلى استخدام العينة القصدية لأنها الأكثر صدقا في تمثيل المجتمع، أي التي تستهدف الفئة التي تحقق الدراسة، وأختيرت العينة قصدية لأنها الأكثر صدقًا في تمثيل مجتمع الدراسة تمثيلًا صحيحًا، ومن أكثر العينات سهولة للوصول للمفرادت، كما أنها تقصد أفرادًا محددين من مجتمع الدراسة (أبو سمرة. الطيطي، 2020). اختيرتت العينة القصدية لأنها تحقق غرض الدراسة؛ حيث اختيرت النساء اللاتي تنطبق عليهن شروط الدراسة وتتوافر فيهن الخصائص تبعًا لأهداف الدراسة، وعليه فقد تم اختيار ما نسبته (20%) من إجمالي العدد الكلي من النساء المعنفات داخل كل مؤسسة.

أداة الدراسة

تم بناء أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة من خلال الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة (دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان)، وتكونت الاستبانة من خمسة محاور هي:-

1. المحور الأول: الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية (العمر، الحالة الزواجية، المؤهل التعليمي، مكان الإقامة، نوع العنف الذي تعرضت له، الشخص المعنّف، طبيعة العمل، مستوى الدخل)، ضم الفقرات (1 – 9).
2. المحور الثاني: التمكين الاجتماعي وتألف من (9 فقرات) وهي (10 – 18).
3. المحور الثالث: التمكين الاقتصادي وتألف من (7 فقرات) وهي 19- 25)).
4. المحور الرابع: التمكين النفسي وتألف من (10 فقرات) وهي (26 – 35).

صدق الأداة

الصدق الظاهري:- تم التحقق من أداة الدراسة بالاعتماد على طريقة تقييم المحكمين؛ إذ تم عرض الأداة على (6) محكمين من الأساتذة المختصين في العمل الاجتماعي وعلم الاجتماع، وطلب منهم إبداء رأيهم في مدى انتماء الفقرات للمحور الذي ينتمي للمقياس، ومدى ملاءمتها لقياس ما وضع لأجله، ومدى كفاية وضوح عبارات الفقرات، ثم تم تعديل الفقرات التي اتفق عليها (5) محكمين، وبعدها تم التعديل وفق ملاحظاتهم؛ حيث أضيفت بعض الفقرات وحذف بعضها لعدم مناسبتها وانتمائها للمحور، وأعيدت صياغة بعضها لعدم ملاءمتها ووضوحها، بما يخدم أهداف الدراسة.

صدق المحتوى:- يعبر صدق المحتوى عن ارتباط فقرات الاستبانة بالمحور الذي ينتمي إليه، من خلال قياس معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من الاستبانة وبين المحور الذي تنتمي إليه، وقد اعتمدت قيم الارتباط التي تزيد على (17%)، وكانت دلالتها الإحصائية مهمة عند مستوى الدلالة (a>0,05)، كما يبين بالجدول الآتي:-

الجدول (2): معامل ارتباط بيرسون للفقرة مع الدرجة الكلية لمقياس دور الأخصائي الاجتماعي

الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس	الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس	الفقرة	معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس
10	0.09	26	0.24**	42	0.41**
11	0.06	27	0.34**	43	0.38**
12	0.27**	28	0.39**	44	0.51**
13	0.21**	29	0.39**	45	0.40**
14	0.37**	30	0.33**	46	0.22**
15	0.11	31	0.44**	47	0.18*
16	0.23**	32	0.27**	48	0.1
17	0.13	33	0.51**	49	0.25**
18	0.28**	34	0.37**	50	0.16*
19	0.52**	35	0.26**	51	0.21**
20	0.53**	36	0.25**	52	0.15
21	0.56**	37	0.32**	53	0.19*
22	0.46**	38	0.37**	54	0.19*
23	0.55**	39	0.56**	55	0.17*
24	0.51**	40	0.45**	56	0.13
25	0.37**	41	0.32**		
* دال عند مستوى دلالة أقل أو تساوي0.05					
** دال عند مستوى دلالة أقل أو تساوي 0.01					

ثبات أداة الدراسة

تم احستاب معامل ثبات المقياس باستخدام معامل الاتساق الداخلي كرونباخ الفا لأداة الدراسة: دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان، وبلغت قيمة معامل الثبات لأداة الدراسة ككل (81%) وهي قيمة عالية وتدل على كفاءة أداة الدراسة لأغراض تحقيق الهدف المرجو منها، كما تم حساب معامل الثبات لكل محور على حدة، كما يظهر في الجدول (3) الآتي:-

الجدول (3): قيم الثبات بطريقة كرونباخ ألفا

البعد/ المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
التمكين الاجتماعي	9	0,79
التمكين الاقتصادي	7	0,94
التمكين النفسي	10	0,86
الأداة ككل	47	0,81

المعيار الثلاثي لتقييم مقياس ليكرت الرباعي

لقياس تقديرات أفراد العينة على فقرات الاستبانة تم استخدام مقياس ليكرت الرباعي:-

1.يقوم بذلك بدرجة عالية (4)، يقوم بذلك بدرجة متوسطة (3)، يقوم بذلك بدرجة قليلة (2)، لم يقم على الإطلاق (1).

2.معوق بدرجة كبيرة (4)، معوق بدرجة متوسطة (3)، معوق بدرجة قليلة (2)، ليس عائق (1).

3.بدرجة كبيرة (4)، بدرجة متوسطة (3)، بدرجة قليلة (2)، لم أتأثر (1).

وعليه تم إعطاء أوزان لإجابات عينة الدراسة لقياس درجة التقدير على النحو الآتي:-

1. المتوسط الحسابي بين (1- 2,48) يتم التعبير عنه بتقدير منخفض.
2. المتوسط الحسابي بين (2,49 – 3,24) يتم التعبير عنه بتقدير المتوسط.
3. المتوسط الحسابي بين (3,25 – 4) يتم التعبير عنه بتقدير المرتفع.

مجالات الدراسة

1.المجال المكاني:- اشتمل المجال المكاني للدراسة على مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي تهتم في تمكين المرأة المُعنَّفة في مدينة عمان، التي تمت الموافقة منهم على توزيع الاستبانة وهي: (معهد تضامن النساءالأردني، جمعية اتحاد المرأة الأردنية، دار الوفاق الأسري، دار آمنة).

2.المجال البشري:- المرأة المُعنَّفة الموجودة في المؤسسات الاجتماعية من عمر (20 سنة– 51 سنة فما فوق) التي كانت بحاجة للتمكين الاجتماعي والاقتصادي والنفسي ضمن خطة التدخل المهني مع الأخصائي الاجتماعي.

3.المجال الزماني:- الفترة الزمنية التي تم فيها جمع المعلومات والبيانات من الميدان التي استمرت ما بين (2022/4/20) إلى (2022/7/19).

نتائج الدراسة ومناقشتها

تضمن هذا الفصل الإجابة عن أسئلة الدراسة؛ إذ تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتعرُّف استجابات أفراد عينة الدراسة والمتعلقة بـ"دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان"، وفيما يلي النتائج:-

مناقشة السؤال الأول: ما دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المعنفة اجتماعيًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اجتماعيًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان. والجدول (4) يوضح ذلك:-

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية لفقرات دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة الاجتماعيًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان

رقم	دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة اجتماعيًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	عرفني الأخصائي الاجتماعي بحقوقي كامرأة مُعنَّفة	3.76	.610	1	مرتفع
2	غير الأخصائي الاجتماعي نظرتي الدونية لنفسي.	3.59	.670	4	مرتفع
3	تابع الأخصائي الاجتماعي حالتي إلى أن وصلت إلى الاستقرار الاجتماعي.	3.51	.590	5	مرتفع
4	عرفني الأخصائي الاجتماعي بالإجراءات القانونية والعقوبات الموجودة.	3.59	.630	3	مرتفع
5	عَقَدَ الأخصائي الاجتماعي محاضرات للتعريف بظاهرة العنف ضد المرأة.	3.19	.940	8	متوسط
6	تابعَ الأخصائي الاجتماعي قضيتي في المحاكم الشرعية.	2.94	1.08	9	متوسط
7	ساعدني الأخصائي الاجتماعي في مواجهة العنف الموجه ضدي.	3.47	.730	6	مرتفع
8	أكسبني الأخصائي الاجتماعي معلومات حول حقوقي.	3.62	.630	2	مرتفع
9	ساعدني الأخصائي الاجتماعي بأن أعتمد على نفسي	3.34	.740	7	مرتفع
	المجموع الكلي	3.45	.460	مرتفع	

يظهر الجدول السابق (4) أن المتوسطات الحسابية لفقرات (دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اجتماعيًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان) تراوحت بين (2,94- 3,76) وكان المتوسط الحسابي للفقرات ككل (3,45) وبتقدير مرتفع؛ حيث حصلت الفقرة (1) على الرتبة الأولى التي تنص على "عرفني الأخصائي الاجتماعي بحقوقي كامرأة مُعنَّفة" على أعلى متوسط حسابي؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (3,76) وبانحراف معياري (0,61) وبدرجة تقدير مرتفع، بينما جاءت الفقرة (8) في الرتبة الثانية التي تنص على ""أكسبني الأخصائي الاجتماعي معلومات حول حقوقي"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.62) وبانحراف معياري (0.63) و بدرجة تقدير مرتفع، بينما جاءت فقرة (6) في الرتبة التاسعة التي تنص على "تابع الأخصائي الاجتماعي قضيتي في المحاكم الشرعية" بأقل متوسط حسابي؛ حيث بلغ (2,94) وبانحراف معياري (1,08) وبدرجة تقدير متوسط.

أظهرت النتائج وجود درجة مرتفعة التقدير لاستجابة المبحوثات حول دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّف اجتماعيًا. ووفقًا لهذه النتيجة، تؤكد الدراسة للأخصائي الاجتماعي دور في تعريف المرأة المُعنَّفة بالمعلومات حول حقوقها، وتعزو الدراسة ذلك إلى أهمية دوره في تزويدها بالمعلومات عن كيفية مواجهة العنف من خلال تدريبها على أساليب تفادي التعرض له، وإلى أهمية معرفة المرأة المُعنَّفة بحقوقها سواءً من قبل الأخصائي الاجتماعي أو من قبل المؤسسات الاجتماعية التي تتردد إليها، إلى جانب إدراك الأخصائي الاجتماعي للدور الكبير الذي تمثله المرأة المُعنَّفة في المجتمع، وسعيه الدائم لتعزيز دورها باعتبارها نصف المجتمع لما تتميز به من قدرات ومهارات، وبذلك تتفق دراستنا مع دراسة (يوسف، 2020) التي توصلت إلى أن هناك دورًا للأخصائي الاجتماعي بتعريف المرأة المُعنَّفة بالإجراءات القانونية والعقوبات الموجودة.

ويمكن تفسير ذلك إلى أنه كان يُنظر للعنف بوصفه قضية تتمحور داخل النسق الأسري مع الأخذ بعين الاعتبار سريته وخصوصيته، ولكن تطور الأمر تدريجيًا إلى أن دعت الضرورة إلى تعريف المرأة المُعنَّفة بالإجراءات القانونية والعقوبات الموجودة لمرتكبي العنف ضدها، وأن للمرأة المُعنَّفة حق الحماية والعقاب للشخص المعنف، وذلك يتفق مع دراسة (أحمد، 2019) التي توصلت أن هناك دورًا للأخصائي الاجتماعي في متابعة حالة المرأة المُعنَّفة إلى أن تصل إلى الاستقرار الاجتماعي، ويرجع السبب في ذلك إلى دور الأخصائي الاجتماعي الذي يُعنى بالفهم الكامل للحاجات الأساسية للمرأة المُعنَّفة من خلال تجسيد دوره في العمل على خلق وسط اجتماعي يهدف إلى تمكين المرأة المُعنَّفة اجتماعيًا من خلال إحداث تغيير جذري في النسق الأسري.

تؤكد الدراسة الحالية بأن هناك دورًا للأخصائي الاجتماعي في عقد محاضرات للتعريف بظاهرة العنف ضد المرأة المُعنَّفة، وقد يعود ذلك إلى أن هناك اهتمام بأهمية التوعية والتثقيف للمرأة المُعنَّفة اجتماعيًا عن طريق المحاضرات التوعوية والورشات التدريبية. وهذا يتفق مع دراسة (يوسف، 2020)، في حين يختلف مع دراسة (أحمد، 2019) وتعزو الدراسة الحالية ذلك إلى أن التمكين الاجتماعي للمرأة المُعنَّفة يكسبها شبكة علاقات ومكانة اجتماعية، وأن الأخصائي الاجتماعي يساهم في تحقيق التمكين الاجتماعي للمرأة المُعنَّفة لما لعملية التمكين أهمية لإحداث التقدم والتطور للمرأة المُعنَّفة.

تفسر (النظرية البنائية الوظيفية) ذلك بأن الأسرة ذات بناء وظيفي تتجسد فيه وظائف وأدوار وقواعد، والمرأة المُعنَّفة جزء لا يتجزأ من هذا البناء، فالعمل على تمكينها يُعَدّ خطة أساسية في تماسك بناء الأسرة. وبما أن ظاهرة العنف تؤثر سلبًا على النسق الأسري على نحو خاص والمجتمع على نحو عام، فمن خلال العنف الذي ينشأ عنه مظاهر وصور في سوء تكيف أفراد النسق الواحد داخل الأسرة، واندثار الكثير من الوظائف والأدوار الأساسية، لذلك يُعَدّ السلوك العنيف انحرافًا عن التيار الرئيسي، وهذا يترتب عليه ضرورة الاستعانة بجهود الأخصائيين الاجتماعيين والمؤسسات التي تهتم بقضايا المرأة حتى تعيد للأسرة بناءها الأساسيّ.

مناقشة السؤال الثاني: ما دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اقتصاديًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اقتصاديًا، والجدول (5) يوضح ذلك:-

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اقتصاديًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان

رقم	دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اقتصاديًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	المستوى
1	دمجني الأخصائي الاجتماعي ببرامج وخطط لتمكيني اقتصاديًا.	2.52	1.187	2	متوسط
2	ساعدني الأخصائي الاجتماعي على امتلاك مهارات خاصة لتحسين دخلي.	2.59	1.189	1	متوسط
3	شجعني الأخصائي الاجتماعي الدخول لمهن جديدة ضمن الثقافة المجتمعية.	2.49	1.187	4	متوسط
4	أتاح لي الأخصائي الاجتماعي فرصة العمل داخل أنشطة المؤسسة التي يعمل بها.	2.40	1.270	5	منخفض
5	استحدث الأخصائي الاجتماعي خططًا وبرامج لتمكيني اقتصاديًا.	2.51	1.182	3	متوسط
6	دمجني الأخصائي الاجتماعي بمشروعات صغيرة لتمكيني اقتصاديًا.	2.33	1.236	6	منخفض
7	عمل الأخصائي الاجتماعي على إيجاد فرص عمل لي.	2.06	1.164	7	منخفض
	المجموع الكلي	2.41	1.02		منخفض

تظهر نتائج الجدول (5) أن المتوسطات الحسابية لفقرات (دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اقتصاديًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان)، تراوحت بين (2,06- 3,59) وبين درجات تقدير متوسطة، ومنخفضة للمجال ككل، وكان المتوسط الحسابي للفقرات ككل (2,41) وبتقدير متوسط؛ حيث حصلت الفقرة (2) على الرتبة الأولى التي تنص على "ساعدني الأخصائي الاجتماعي على امتلاك مهارات خاصة لتحسين دخلي" على أعلى متوسط حسابي؛ حيث بلغ (2,59) وبانحراف معياري (1,189) وبدرجة تقدير متوسط، بينما حصلت الفقرة (1) على الرتبة الثانية التي تنص على "دمجني الأخصائي الاجتماعي ببرامج وخطط لتمكيني اقتصاديًا"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.52) وبانحراف معياري (1.187) وبدرجة تقدير متوسط، بينما حصلت فقرة رقم (7) على الرتبة السابعة التي تنص على "عمل الأخصائي الاجتماعي على إيجاد فرص عمل لي" بأقل متوسط حسابي؛ حيث بلغ (2,06) وبانحراف معياري (1,164) وبدرجة تقدير منخفضة.

أظهرت النتائج وجود درجة تقدير منخفضة لاستجابة المبحوثات حول دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة اقتصاديًا؛ حيث أن هذه النتيجة تؤكد أن دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة من الناحية الاقتصادية كان محدودًا وصعبًا، لذلك انصبَّ دوره على الناحية

الاجتماعية والنفسية. وتوصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المرأة المُعنَّفة على امتلاك مهارات لتحسين دخلها كان متوسطًا وحصل على أعلى متوسط حسابي، وتعزو الدراسة ذلك إلى إدراك الأخصائي الاجتماعي لأهمية المهارات التي يجب على المرأة المُعنَّفة امتلاكها لتحسين دخلها ووضعها الاقتصادي.

إن امتلاك المرأة المُعنَّفة للمهارات العديدة قد يساعدها على اتقان عملها وبالتالي الرفع من انتاجيتها وكسبها للمال مما يؤدي إلى شعورها بأنها ذات كيان أساسي ومنتج في المجتمع وهذا له انعكاس مهم عليها من الناحية النفسية وتقديرها لذاتها، وهذا يتفق مع دراسة (الغرايبة، 2018) التي توصلت إلى أهمية دور الأخصائي الاجتماعي في دمج المرأة المُعنَّفة بالبرامج والخطط لتمكينها اقتصاديًا، مما يساعدها على كسب رزقها حتى لا تتعرض لضغوطات اجتماعية وأسرية مختلفة خاصة في حالات المرأة المطلقة والأرملة، وتتفق الدراسة الحالية مع دراسة (أحمد، 2019) التي توصلت إلى دور الأخصائي الاجتماعي في تشجيع المرأة المُعنَّفة على اكتساب مهن جديدة ضمن ثقافتها المجتمعية. كما أشارت نتائج الدراسة الحالية إلى أن للأخصائي الاجتماعي تأثير متدني على المرأة المُعنَّفة؛ من حيث تمكينها اقتصاديًا، وهذا يختلف مع دراسة (الغرايبة، 2018) و دراسة Trigged, 2013)) في كون التمكين الاقتصادي ساهم في تلبية احتياجاتها الأساسية للمرأة المُعنَّفة ما أدى إلى زيادة الاستقلال الذاتي والمالي، ورفع قدرتها على إثبات كينونتها وتحويلها من امرأة معالة إلى معيلة.

تفسر (النظرية النسوية) ذلك في كون الطبيعة البشرية الناتجة عن التوقعات في الأدوار القليدية التي تربتط ارتباط وثيق في النوع الاجتماعي والقوة بين الرجال والنساء أدت إلى حصر دور المرأة في الأعمال المنزلية التي ترتبط غالبًا بالدور التقليدي لها، بينما الرجل خارج المنزل يُعَدّ عنصر فعال ومنتج في المجتمع ويكتسب دخلًا؛ وهذا يعني أن مكانة الرجل المهنية هي أعلى من مكانة المرأة الاجتماعية، وهنا خلل في المفاضلة بين الرجل والمرأة؛ من حيث المكانة في المجتمع وهذا يؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة اعتقادًا من الرجل أنه أفضل منها، في حين قد تكون الصورة عكسية فقد تكون المرأة المُعنَّفة هي التي تعمل وعملها أعلى مكانة من الرجل، فإن هذا قد يدفعه إلى إنكار مكانتها استجابة منه إلى الصورة النمطية والتقليدية السائدة التي تدعو إلى التصغير من شأنها، فيكون بذلك مارس عليها عنفًا معنويًا.

مناقشة السؤال الثالث: ما دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة نفسيًا في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة نفسيًا في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان. والجدول (6) يوضح ذلك:-

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة نفسيًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان

رقم	دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة نفسيًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان	المتوسط الحسابي	الانحراف لمعياري	الرتبة	المستوى
1	ساعدني الأخصائي الاجتماعي على تخطي مشاعر الخوف.	3.57	.650	1	مرتفع
2	ساعدني الأخصائي الاجتماعي على ضبط أعصابي أمام الآخرين.	3.46	.710	3	مرتفع
3	قدمَ لي الأخصائي النصائح للحصول على الدعم النفسي من أسرتي.	3.50	.710	2	مرتفع
4	حوّلني الأخصائي الاجتماعي إلى المختصين لحل المشاكل النفسية.	3.14	.970	9	متوسط
5	ساعدني الأخصائي الاجتماعي في التحكم بانفعالاتي.	3.43	.730	4	مرتفع
6	ساعدني الأخصائي الاجتماعي على تخطي شعوري بالاكتئاب.	3.27	.880	8	مرتفع
7	ساعدني الأخصائي الاجتماعي على تجاوز المشاعر السلبية.	3.38	.880	5	مرتفع
8	ساعدني الأخصائي الاجتماعي على الخروج من العُزلة.	3.28	.890	7	مرتفع
9	تابع الأخصائي الاجتماعي حالتي إلى أن وصلت إلى الاستقرار النفسي.	3.35	.870	6	مرتفع
10	أرشدني الأخصائي الاجتماعي إلى اللجوء إلى الطبيب النفسي.	2.71	1.17	10	متوسط
	المجموع الكلي	3.31	.570		مرتفع

تظهر نتائج الجدول (6)، أن المتوسطات الحسابية لفقرات (دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة نفسيًا داخل المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان)، تراوحت بين (2,71- 3,57) وكان المتوسط الحسابي للفقرات ككل (3,31) وبتقدير متوسط؛ حيث حصلت الفقرة (1) على الرتبة الأولى التي تنص على "ساعدني الأخصائي الاجتماعي على تخطي مشاعر الخوف لدي" بأعلى متوسط حسابي؛ حيث بلغ (2,57) وبانحراف معياري (0,65) وبدرجة تقدير مرتفع، بينما حصلت الفقرة (3) على الرتبة الثانية التي تنص على "ساعدني الأخصائي الاجتماعي على ضبط أعصابي أمام الآخرين"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.50) وبانحراف معياري (0.71) وبدرجة تقدير مرتفع، بينما حصلت الفقرة رقم (10) على الرتبة العاشرة التي تنص على "أرشدني

الأخصائي الاجتماعي إلى اللجوء إلى طبيب نفسي" بأقل متوسط حسابي؛ حيث بلغ (2,71) وبانحراف معياري (1,17) وبدرجة تقدير مرتفعة.

أظهرت النتائج وجود درجة مرتفعة التقدير لاستجابة المبحوثات حول دور الأخصائي في تمكين المرأة المُعنَّفة نفسيًا، وهذه النتيجة تؤكد أن الأخصائي الاجتماعي له دور في مساعدة المرأة المُعنَّفة على تخطي مشاعر الخوف لديها، ويرجع تفسير ذلك إلى مدى أهمية استفادة المرأة المُعنَّفة من التمكين النفسي بالدرجة الأولى، التي انعكست على حالتها النفسية على نحو خاص. ويتفق ذلك مع دراسة (يوسف2020) التي أشارت إلى دور الأخصائي الاجتماعي في حصول المرأة المعنفة على الدعم النفسي من أسرتها، ويعود ذلك إلى الكيفية التي يقوم من خلال الأخصائي الاجتماعي بالتدخل المهني وقياس مدى الضرر النفسي الذي أوقعه العنف، بالإضافة لتزويد المرأة المعنفة بالأسلوب التي يجب عليها اتباعه للتصدي للعنف في حال وقوعه عليها مرة أخرى إلى جانب دور الأسرة في حصولها على الدعم.

وتوصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن هناك دورًا للأخصائيّ الاجتماعيّ في مساعدة المرأة المُعنَّفة على ضبط أعصابها أمام الآخرين؛ ويمكن تفسير ذلك في كون العادات والتقاليد تفرض على المرأة المُعنَّفة الإلتزام بالصمت وضبط الأعصاب أمام الآخرين، وذلك خوفًا من النتائج السلبية التي يمكن أن تحدث في حال تدخل الأهل والأقارب. فسرت (النظرية البنائية الوظيفية) الوظائف الاجتماعية التي يقوم بها أفراد الأسرة في حال تعرض أي فرد من الأفراد لمشكلة تؤدي إلى خلل في أدائها لوظيفتها الأسرية، مما يؤدي إلى وجود خلل في النسق الأسري يؤثر في أفراد الأسرة وعلاقتهم ببعضهم بعضًا، وينعكس ذلك على المجتمع، بالإضافة إلى مساهمة هذه الوظائف في تقدم كل من الأسرة والمجتمع.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الرابع الذي نصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيًا في دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة، تبعًا للمتغيرات الديمغرافية (العمر، الحالة الزواجية، المؤهل التعليمي، الحالة الوظيفية).

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام التباين الأحادي (One-way ANOVA) لإيجاد الفروقات ذات الدلالة الإحصائية لمتوسط إجابات دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعية تبعًا للمتغيرات الديمغرافية (العمر، الحالة الزواجية، المؤهل التعليمي، الحالة الوظيفية).

أولًا: العمر

الجدول (7): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة دلالات الفروق في المتوسطات الحسابية لدور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة تبعًا للعمر

البعد	العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التمكين الاجتماعي	20 فما دون	3.44	.400	0.49	0.83
	21-25	3.46	.390		
	26-30	3.48	.440		
	31-35	3.43	.640		
	36-40	3.56	.410		
	41-45	3.34	.550		
	46-50	3.35	.340		
	51 فما فوق	3.41	.470		
التمكين الاقتصادي	20 فما دون	2.96	.490	4.15	0.0001
	21-25	2.13	.860		
	26-30	2.83	.930		
	31-35	2.14	1.06		
	36-40	2.43	1.21		
	41-45	2.21	1.05		
	46-50	2.98	.890		
	51 فما فوق	1.58	.800		
التمكين النفسي	20 فما دون	3.35	.400		0.11
	21-25	3.41	.510		
	26-30	3.39	.530		

البعد	العمر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	31-35	3.43	.470	1.67	
	36-40	3.39	.670		
	41-45	3.09	.550		
	46-50	3.23	.480		
	51 فما فوق	2.95	.790		

يظهر الجدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة دلالات الفروق في المتوسط الحسابي لإجابات المستجيبات حول دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة تبعًا للعمر؛ حيث تظهر النتائج عدم وجود فروقات في استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسّسات الاجتماعيّة من الناحية الاجتماعيّة تبعًا إلى العمر؛ حيث بلغت قيمة (F) الإحصائية ((0.49 وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (≤α0.05)، وأظهرت النتائج وجود فروق من الناحية الاقتصادية؛ حيث أن قيمة (F) الإحصائية بلغت (4.15) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (≤α0.05)، ويتبين من الجدول (7) عدم وجود فروقات في استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسّسات الاجتماعيّة في مدينة عمّان من الناحية النفسية تبعًا لمتغير العمر؛ حيث أن قيمة (F) الإحصائية بلغت (1.67) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (≤α0.05)، وللتعرف إلى دلالة الفروق تم استخدام اختبار(شيفيه) للمقارنات البعدية والمبينة في الجدول (8).

الجدول (8): اختبار(شيفيه) للمقارنات البعدية للكشف عن مو اقع لفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دورالأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسّسات الاجتماعيّة في مدينة عمّان من الناحية الاقتصادية تبعًا لمتغيرالعمر

العمر	المتوسط الحسابي	20 فما دون	21-25	26-30	31-35	36-40	41-45	46-50	51 فما فوق
20 فما دون	2.96								
21-25	2.13								
26-30	2.83								1.25*
31-35	2.14								
36-40	2.43								
41-45	2.21								
46-50	2.98								1.39*
51 فما فوق	1.58								
* دال عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05									

يظهر الجدول (8) نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية للكشف عن مواقع الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسّسات الاجتماعيّة في مدينة عمّان من الناحية الاقتصادية تبعًا لمتغير العمر، وتبين وجود فروقات بين الفئتين العمريتين (26-30)، (51 فما فوق)؛ حيث كان الفرق لصالح الفئة العمرية (26-30) بمتوسط حسابي (2.83)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للفئة العمرية (51 فما فوق) (1.58)، وبين الفئتين (46-50، 51 فما فوق) وكان الفرق لصالح الفئة العمرية (46-50)، ويمكن تفسير ذلك أن هذه الفئة تتطلب تمكينًا اقتصاديًا أكثر من الفئات الأخرى لما عليها من أعباء ومتطلبات اقتصادية في هذه المرحلة من العمر.

ثانيًا: الحالة الزواجية

الجدول (9): تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة دلالات الفروق في المتوسطات الحسابية لدور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة تبعًا للحالة الزواجية

البعد	الحالة الزواجية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
التمكين الاجتماعي	عزباء	3.19	.600	3.42	0.00
	متزوجة	3.48	.380		
	مطلقة	3.43	.440		
	أرملة	3.20	.580		
	منفصلة	3.62	.320		
التمكين الاقتصادي	عزباء	2.58	.89	1.47	0.21
	متزوجة	2.20	1.11		
	مطلقة	2.46	1.08		
	أرملة	2.79	.71		
	منفصلة	2.71	.61		
التمكين النفسي	عزباء	3.55	.360	1.91	0.11
	متزوجة	3.29	.620		
	مطلقة	3.25	.610		
	أرملة	3.03	.380		
	منفصلة	3.31	.420		

يظهر الجدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) ولمعرفة دلالات الفروق في المتوسط الحسابي لإجابات المستجيبات حول دور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة تبعًا للحالة الزواجية؛ حيث تظهر النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة في استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة تبعًا للحالة الزواجية؛ حيث بلغت قيمة(F) الإحصائية (3.42) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (≤0.05α)، وللتعرف إلى دلالة الفروق تم استخدام اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية والمبينة في الجدول (10) أدناه. كما تبين عدم وجود فروق من الناحية الاقتصادية والنفسية تبعًا لمتغير الحالة الزواجية؛ حيث بلغت قيمة (F) الإحصائية على التوالي (1.20، 1.91) وهي قيمة غير دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (≤0.05α)، حسب ما يظهر في الجدول (9).

الجدول (10): اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية للكشف عن مو اقع لفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة اجتماعيًا تبعًا لمتغير الحالة الزواجية

الحالة الزواجية	المتوسط الحسابي	عزباء	متزوجة	مطلقة	أرملة	منفصلة
عزباء	3.19		0.26*		0.46*	
متزوجة	3.48					
مطلقة	3.43					
أرملة	3.20					
منفصلة	3.62					
* دال عند مستوى دلالة أقل أو يساوي 0.05						

يظهر الجدول (10) نتائج اختبار (شفيفه) للمقارنات البعدية للكشف عن مواقع الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة حول دور الأخصائيّ الاجتماعيّ في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسّسات الاجتماعيّة في مدينة عمّان من الناحية الاجتماعيّة تبعًا لمتغير الحالة الزواجية، فقد تبين وجود فروقات بين فئتي الحالة الزواجية (عزباء، متزوجة)؛ حيث كان الفرق لصالح (المتزوجة) بمتوسط حسابي (3.48)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للحالة الاجتماعية (عزباء) (3.19)، وبين الحالتين (عزباء، ارملة) وكان الفرق لصالح الحالة (أرملة).

ثالثًا: هل تعمل

الجدول (11): تحليل (ت) للعينات المستقلة (Independent sample T-test) لمعرفة دلالات الفروق في المتوسطات الحسابية لدور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة تبعًا لـ هل تعملين

البعد	هل تعملين	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	الدلالة الإحصائية
التمكين الاجتماعي	نعم	3.34	0.39	0.27	0.78
	لا	3.45	0.49		
التمكين الاقتصادي	نعم	2.72	0.97	3.01	0.003
	لا	2.23	1.01		
التمكين النفسي	نعم	3.13	0.49	3.22	0.002
	لا	3.42	0.57		

أظهرت نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة المبينة في الجدول (11) وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (≤0.05α) في الناحية الاقتصادية لدور الأخصائي الاجتماعي في تمكين المرأة المُعنَّفة في المؤسسات الاجتماعية في مدينة عمان تبعًا لمتغير الحالة العملية؛ حيث بلغت قيمة اختبار (ت) (3.01)، وكانت الفروقات لصالح اللواتي يعملن بمتوسط حسابي (2.72)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للواتي لا يعملن (2.23)، كما أظهرت النتائج وجود فروق في الناحية النفسية تبعًا لمتغير الحالة العملية؛ حيث بلغت قيمة اختبار (ت) (3.22) وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى الدلالة (≤0.05α)، وبالنظر الى قيم المتوسطات الحسابية نجد أن المتوسط الحسابي الأعلى كان للواتي لا يعملن (3.42)؛ يمكن تفسير ذلك في اعتبار العمل عنصرًا أساسيًا لبقاء الأسرة والتزامها تجاه أبنائها، لذلك فإن عدم وجود عمل مناسب قد يؤدي إلى إحداث خلل وعدم ترابط اجتماعي كافٍ بين أفراد الأسرة، وقد يتفاقم ذلك ظاهرة العنف ضد المرأة لدى هذه الفئة من المجتمع.

أظهرت النتائج وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تبعًا لكل من (العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، الحالة الوظيفية)؛ حيث كانت الفروقات من الناحية الاقتصادية لصالح الفئة العمرية (46-50)، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفئة لديها أعباء ومتطلبات مادية داخل الأسرة. ويتفق ذلك مع نتائج دراسة (يوسف، 2020) و(أحمد، 2019)، أما من ناحية المؤهل التعلمي فقد كانت الفروقات لصالح مؤهل "الماجستير"؛ حيث اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (يوسف، 2019)، التي أشارت إلى أن أعلى نسبة من النساء المُعنَّفات حصلن على مؤهل تعليمي عالي، في حين اختلفت مع دراسة كل من (الجنفاوي، 2016)، (أحمد، 2019) ومن ناحية المتغير الديمغرافي "هل تعمل" فقد كانت الفروقات من الناحية الاقتصادية لصالح اللواتي "يعملن"، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة (يوسف، 2020)، وكانت الفروقات في الناحية النفسية لصالح "لا يعملن"، وقد يعزى ذلك إلى أن المرأة المُعنَّفة عندما تتعرض للعنف قد تصبح امرأة مستهلكة غير منتجة، وقد تعتمد على الرجل في تلبية احتياجاتها، مما يجعلها خاضعة له وفي موقف يسهل وقوعها ضحية لممارس العنف.

أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة

1. التمكين الاجتماعي:- جاء دور الأخصائي الاجتماعي في التمكين الاجتماعي للمرأة المُعنَّفة بدرجة مرتفعة، وكان الترتيب من الناحية الاجتماعية تبعًا لدرجات المتوسط الحسابي التأكيد على دور الأخصائي الاجتماعي في تعريف النساء المُعنَّفات بحقوقهن، والإجراءات القانونية والعقوبات الموجودة، وتغيير نظرتهن الدونية لأنفسهن، ومتابعة حالتهن إلى أن يصلن إلى الاستقرار الاجتماعي.
2. التمكين الاقتصادي:- جاء دور الأخصائي الاجتماعي في التمكين الاقتصادي للمرأة المُعنَّفة بدرجة منخفضة، وكان الترتيب من الناحية الاقتصادية تبعًا لدرجات المتوسط الحسابي التي تكشف عن درجة التمكين الاقتصادي للنساء المُعنَّفات في صعوبة إيجاد فرص عمل لهن وصعوبة دمجهن بمشاريع صغيرة تُحسِّن من دخلهن وأيضًا صعوبة دخولهن لمهن جديدة ضمن الثقافة الاجتماعية.
3. التمكين النفسي:- جاء دور الأخصائي الاجتماعي في التمكين االنفسي للمرأة المُعنَّفة بدرجة مرتفعة، وكان الترتيب من الناحية النفسية تبعًا لدرجات المتوسط الحسابي التي تكشف عن درجة التمكين النفسي للنساء المُعنَّفات؛ حيث إنّ النساء المُعنَّفات تَخَطَّينَ مشاعر الخوف لديهن وحصلن على الدعم النفسي من أسرهن؛ حيث أنهن يواجهن صعوبة في الخروج من العزلة، وصعوبة إرشادهن إلى مختصين لحل المشاكل النفسية لديهن.

أبرز توصيات الدراسة

1. تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين في تنفيذ خطط وبرامج تهدف إلى تمكين المرأة المعنفة اقتصاديًا، وزيادة تعيين أخصائيين اجتماعيين بالمحاكم التي تتعلق بالقضايا الأسرية.
2. دعم المرأة المُعنَّفة وإعطاؤها الكثير من الفرص التعليمية والوظيفية التي تساعدها للمساهمة في تحسين وضعها.
3. تطبيق العقوبات على من ثبتت عليه ممارسة العنف، وذلك بتفاوت العقوبات باختلاف نوع العنف ودرجته، إلى جانب إجراء العديد من الدراسات التي يمكن أن تمثل امتدادًا في مجال ظاهرة العنف ضد المرأة.

المصادر والمراجع

أبو النصر، م. (2017). *الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي*. (ط1). حلوان: المجموعة العربية للتدريب والنشر جامعة حلوان.

أبوسمرة، م. وطيطي، م. (2020). *مناهج البحث العلمين التبيين إلى التمكين*، (ط1). عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

أحمد، هـ. (2019). الجهود المجتمعية لتمكين المرأة المُعنَّفة من حصولها على الخدمات الاجتماعية. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، (62)2، 67-115.

آل سعود، ج. (2011). دور الخدمة الاجتماعية مع حالات العنف الأسري ضد المرأة في محاكم الأسرة. *مجلة الدراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، (30).

بن عوالي، ع. والداودي، ع. (2018). العنف ضد المرأة دراسة تحليلية للمواد المضافة في قانون العقوبات الجزائري. *مجلة الحضارة الإسلامية*، 19(1).

بني هاني، م. (2015). دور وزارة التخطيط والتعاون الدولي في التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، دراسة ميدانية في مناطق جيوب الفقر الأردن، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، الأردن.

التقرير الإحصائي الجنائي لعام، (2020). *مديرية الأمن العام*.

تقرير الأمم المتحدة (2019). *اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة*.

جاد الله، ح. (2014). *استخدام برنامج للتدخل المهنيمن منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في الحد من الأضرار الناتجة عن العنف ضد المرأة السعودية*. جامعة أم القرى: السعودية.

الجبوري، إ. (2020). *الدور التركي الإقليمي في المنطقة العربية" الأزمة السورية أنموذجًا*، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع: الأردن، عمان.

الجنفاوي، خ. (2016). ظاهرة الزوجات المعنفات في مجتمع الكويت و علاقتها ببعض المتغيرات الشخصية. *مجلة دراسات تربوية واجتماعية*.

الحجاج، إ. (2019). *الرعاية الاجتماعية تشريعاتها وخصائصها*، (ط1)، دار التعليم الجامعي: القاهرة.

الخالدي، ن. (2015). تمكين المرأة في المنهاج المدرسي: *دراسة نوعية تحليلية*، (ط1)عمان: دار المناهج.

الدرايسة، ع. (2015). العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني: أسبابه، أشكاله، آثاره، سبل الحد منه. *مجلة جبيل العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (12)، الجزائر.

الزامل، ج. (2021). التمكين كآلية للحماية الاجتماعية للمرأة السعودية من العنف الأسري. *مجلة العلوم الأسرية*،.(1) 1

الزامل، ج. (2018). دور حوكمة مؤسسات الرعاية الاجتماعية في الحد من الإيذاء من وجهة نظر المُعنَّفات دراسة مطبقة على المعرضات للإيذاء بمحافظة منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية، جامعة السلطان قابوس. *مجلة الآداب العلوم الاجتماعية*، 9(3).

الزهراني، ن. بدري، أ. (2017). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة وأثره في المستوى المعيشي: دراسة وصفية على عينة من النساء السعوديات المنتجات للمشاريع الصغيرة. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الملك بن عبد العزيز: جدة.

الغرايبة، أ. (2018). دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا: دراسة أنثروبولوجية ميدانية لمحافظة عجلون. *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة اليرموك: الأردن.

عبد العظيم، ص. (2014). النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي. *دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 41.

العبد الله، م. تركية، ب. وعقيل، أ. (2016). *علم الاجتماع العائلي*، (ط1)، جامعة دمشق.

عكيلة، ن. عبد الرؤوف، ص. وقوتة، س. (2015). االبروفيل النفسي للمرأة في قطاع غزة: دراسة إكلينيكية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الإسلامية: غزة.

القحطاني، ن. (2018). التأثيرات المترتبة على السماح للمرأة بقيادة السيارة في المملكة العربية السعودية وانعكاساتها على تمكين المرأة السعودية من القيام بدورها الأسري والاجتماعي: من وجهة نظر عينة من النساء السعوديات بمدينة الرياض. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، 60(1).

قنديلجي، ع. والسامرائي، إ. (2009). *البحث العلمي والكمي والنوعي*، (ط1)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان.

مسح السكان والصحة الأسريّة لعام (2017/ 2018). دائرة الإحصاءات العامة.

يوسف، ع. (2022). مشكلات المرأة المُعنَّفة ودور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية في التخفيف منها. *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية*، 49(1).

References

Spiering, S. (2013). *Micro and Macrolevel Determinants of Women's Employment in Six Arab Countries*, Institute for Management Research, Department of Economics and Political Science, Radboud University Nijmegen, Thomaston Aquinostraat.

Rahman, S. & Shafeequr, S. (2012). Empowerment of Women for Social Development A Case Study of Shri Mahila Griha Udyog Lijjat Papad, Hyder Abad District, Researchers World: *Journal of Arts, Science & Commerce*, 3.

Mishra, G. (2016). The Psychological Facts of Women Empowerment at Workplace**.** *International Journal of Recent Trends in Engineering Research*, 2 (11).

Trigged, S. (2013). Women Experiencing Severe Violence in All Social Groups Suffer Long-term Negative Economic Consequences, *Journal of Poverty & Social Justic*, 21(1).